عصام نعمان

كيف نرى لبنان الديمقراطي الجديد

يقتضي ، قبل الحديث عن رؤيتنا للبنان الديمقراطي الجديد ، ان نلم ولو بصورة مختصرة بخصائص لبنان القديم .

خصائص الواقع اللبناني

تميز لبنان منذ ولادته السياسية في العصر الوسيط ولغاية انتهاء الحرب الاهلية في اواخر ١٩٧٦ بالخصائص الاتية :

اولا ـ لم ينطبع لبنان بالطابع العربي الاسلامي بنفس العمق والشمول كسائر الاقطار العربية . مرد ذلك الى جملة اسباب اهمها عزوف الحكم العربي عن جباله وتركيزه على سواحله لرد غارات البيزنطيين البحرية ، وتسامح الاسلام مع الاقليات المذهبية والثقافات السابقة له وللحضارة العربية الغالبة التي اعطت لبنان وسائر اقاليم الهلال الخصيب لغتها وتقاليدها وهويتها .

ثانيا ـ كان لبنان ، منذ زمن بعيد ، ملجأ تفزع اليه الجماعات والطوائف المضطهدة ، الامر الذي ادى الى نشوء تجمع لبناني متميز بتعددية فئوية (وليس حضارية) وبمحدودية التواصل والتفاعل بين اهاليه .

ثالثا ـ ان تميز لبنان على النحو السالف الذكر اوجد في كيانه ثغرات استغلها الاجنبي ـ الاستعمار الغربي بادىء الامر ثم اسرائيل ـ لزرع سموم التفرقة والانقسام . وبسبب هذا الوضع تحولت القوى الاجنبية الى عامل متداخل في حياة لبنان السياسية والى مصدر لمعظم متاعبه .

رابعا ـ كان للنشاط المبكر الذي مارسته ارساليات التبشير ومؤسسات التعليم الاجنبية اثر بارز في تعطيل نمو تعليمنا الوطني مما ادى ، بسبب اختلاف البرامج والتوجيهات ، الى تخريج اجيال لا تربط بين افرادها رابطة الثقافة والمناقب والالتزام الوطني الواحد .

خامسا ـ تفاعلت الاوضاع المار ذكرها على نحو اضحى النظام اللبناني معها آلة في خدمة بعض الجماعات داخل الطوائف والفئات المتنافرة الامر الذي ادى بدوره الى الخلط بين مفهوم الوطن ومفهوم النظام ، بحيث اضحى النظام القائم في عرف الجماعات المستفيدة منه ، ايا كان لونها المذهبي ، بديلا للوطن ان لم يكن هو « الوطن » اي القيمة او الفضيلة الجديرة بالحماية والتضحية والالتزام .

سادسا ـ ادى قيام اسرائيل وحروبها التوسعية الى تشريد شعب فلسطين ولجوء قسم منه الى لبنان . وبنشوء المقاومة الفلسطينية بين لاجئي المخيمات تحوّل الوجود الفلسطيني في لبنان الى وجود مسلح اثار حفيظة الجماعات المستفيدة من النظام اللبناني القائم ، والمتخوفة من حصول اختلال في ميزان القوى الداخلي ينعكس على اوضاعها الخاصة التي استقرت نسبيا منذ العمل ببروتوكول ١٨٦٤ .

سابعا ـ بسبب النظام القائم وفي ظله من جهة ، وبسبب اسرائيل ومضاعفات قيامها على شعب فلسطين والاقطار العربية المجاورة من جهة اخرى نشأت في لبنان ثنائية سياسية ذات طابع مذهبي ، اخذ طرفاها يتعاطيان مع العالم الخارجي كل على حدة ومن زاوية حماية مصلحته الفئوية وضمانها . وبكلمة ، تصدعت الوحدة الوطنية الهشة وانعدم الولاء الوطني الواحد في صفوف اللبنانيين .

ثامنا ـ بالنظر الى خطورة الانفجار اللبناني على الجسم العربي تدخلت الدول العربية ، في اطار مؤتمري الرياض والقاهرة ، لوضع حد لتفكك الجسم اللبناني

وانهياره ، ووفرت لرئيس الجمهورية القوة الرادعة والثقة الكاملة للنهوض بمسؤولية اعادة توحيد البلاد ارضا وشعبا ومؤسسات .

تاسعا ـ توقفت الحرب في كل الربوع اللبنانية ما عدا الجنوب حيث تدعم اسرائيل فريقا من اللبنانيين وتسعى ، عبره ، الى الغاء اتفاقية القاهرة وصولا الى نزع سلاح الفلسطينيين كشرط لوقف القتال .

عاشرا ـ تختلف قيادات لبنان السياسية حول مفهوم لبنان الجديد ومنهجية الخروج من المحنة . بعضها يرى ان صيغة ١٩٤٣ قد سقطت وانه يقتضي وضع صيغة جديدة على اساس ما يسمى بـ « التعددية الحضارية » . بعضها الاخر لا يعارض في تطوير صيغة ١٩٤٣ مع المحافظة على روحها . وثمة فريق ثالث يسلم بسقوط صيغة ١٩٤٣ الطائفية ويدعو الى تجاوز اسبابها ونتائجها بوضع وممارسة صيغة وطنية ديمقراطية علمانية تكفل اعادة توحيد لبنان المستقل وبنائه وانمائه في منظور عصري .

الصيغة الوطنية الديمقراطية العلمانية ـ المبادىء والمناهج

اذا كانت معضلة لبنان الاساسية هي انعدام الولاء الوطني الواحد ، وافتقار اهاليه الى مفاهيم واهداف مشتركة فان غاية الاصلاح المنشود يجب أن تنصب على معالجة التناقضات والامراض والعوامل التي افرزت هذه المعضلة وسهلت للقوى الخارجية استغلال الثغرات الداخلية وتوظيفها في خدمتها ، ولعل الاصلاح الجذري يتحقق من خلال المبادىء والمناهج الاتية :

اولا ـ تحقيق التناظم الوطني :

يتحقق التناظم الوطني بين الجماعات اللبنانية عن طريق :

أ ـ التوافق على تحديد هوية لبنان من حيث هو وطن عربي مستقل ، كامل السيادة ، يتطور نحو نظام ديمقراطي برلماني علماني يقوم على الحرية والمساواة والعدالة في اطار اسرة عربية تجمعه واعضاءها وحدة التاريخ والمصير ، وفي مجال عالم اوسع يحرص اللبنانيون ، مقيمين ومغتربين ، على ان يتابعوا فيه دورهم الحضاري في صنع المعرفة ونشرها وتعزيز قيم الحرية والعدالة والسلام بين الامم .

ب ـ كفالة حرية العقيدة بصورة عامة ، وفي طليعتها العقائد الدينية ، واعلانها بالصورة المناسبة والدعوة لها ومباشرة شعائرها بطريقة علنية او غير علنية شرط عدم الاخلال بالنظام العام .

جـ ـ علمنة مؤسسات الدولة وسائر المؤسسات ذات النفع العام وبنائها وفق الحاجات الموضوعية للبلاد والشعب ، وجعل الخدمة فيها مشروطة ومحصورة باهل الكفاية الخلقية والعقلية والتقنية .

د ـ مساواة المواطنين امام القانون وفي المراكز والفرص وفي المنزلة الاجتماعية دون تمييز بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او الرأي السياسي او الظروف الشخصية او الاجتماعية .

هـ ـ جعل السيادة الوطنية ملكا للشعب الذي يمارسها بواسطة ممثليه وعن طريق الاستفتاء العام .

و ـ الاعتراف بحقوق الانسان التي لا تمس ولا سيما حقه في الحرية وفي العمل ، وكفالتها له بوصفه فردا وباعتباره عضوا في التشكيلات الاجتماعية التي يمارس فيها شخصيته ، وتكريسها في دستور عصري يلزم الدولة بان تؤدي له الواجبات التي يفرضها التضامن السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ز ـ وضع برنامج وطني عصري للتعليم في شتى مراحله وفروعه تكون الجامعة اللبنانية قاعدته الصلبة وذلك من اجل بناء اجيال ذات ولاء وطني واحد وقيم خلقية واجتماعية متناظمة ، وتربية الكفايات العلمية والمهنية والتقنية اللازمة لتطوير البلاد وانمائها ، وتنظيم التعليم الخاص وضمان حريته بما لا يتعارض مع اهداف برنامج التعليم الوطني المار ذكرها .

ح ـ الاعتراف بحقوق الاسرة كمجتمع طبيعي يقوم على الزواج المبني على المساواة الادبية والقانونية للزوجين وفق قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية ، او وفق التشريعات المذهبية النافذة .

ط ـ جعل الدفاع عن الوطن واجبا مقدسا على المواطن عن طريق الخدمة العسكرية والاجتماعية الالزامية .

ي ـ وضع قانون للجنسية يكفل صون مبدأ التناظم الوطني وحماية القوة العاملة واجتذاب المواهب العقلية والتقنية وفق حاجات البلاد .

ثانيا ـ احلال الضمانات الوطنية محل الامتيازات الطائفية

الطوائف متحدات اجتماعية لا يمكن الغاؤها . الطائفية سلوك سياسي واجتماعي يمكن تهذيبه وتعديله وصولا الى الغائه . ولان الطائفية تنطوي ، بالضرورة ، على التمييز فانها متناقضة مع التناظم الوطني ومتعارضة بالتالي مع الولاء الوطني الواحد . واذا كنا نسعى الى تكوين الولاء الوطني الواحد فلا بد ، اذن ، من الغاء الطائفية .

غير ان الطائفية ليست سلوكا فحسب . انها سلوك يرفده ويغذيه نظام للامتيازات والحصص المحفوظة . بل انها ، في عرف البعض ، ضمانة لعدم طغيان الاكثرية الاسلامية في لبنان وسائر انحاء محيطه العربي على الاقليات المسيحية فيه .

الواقع انه اذا كان لاضطرابات ١٩٥٨ ولحرب السنتين (١٩٧٥ ــ ١٩٧٦) من فائدة فهي انها اسقطت الامتيازات الطائفية كضمانات مصيرية . لا الاكثرية لجمتها مارونية الرئاسة الاولى ولا الاقلية حمتها مارونية قيادة الجيش .

ولعل الذين افاقوا من سكرة الحرب يرون الآن ، وسع احداقهم ، ان الضمانات الحقيقية تنبع من التوافق الوطني ليس الا . فالتوافق الوطني هو مولد الاستقرار ، والاستقرار هو مناخ الازدهار ، والازدهار في الاوطان كالكرم في الرجال يطمس العيوب .

المطلوب اذن احلال الضمانات الوطنية محل الامتيازات الطائفية لضمانة الاقليات الخائفة ، لسبب او لآخر ، على مصيرها . المطلوب ان تحمي استقلال لبنان ضمانات نابعة من ذاته ، من وحدة شعبه وتوافق قياداته ومؤسساته ، واستقرار حياته السياسية والاجتماعية وتفاهمه وتعاونه مع الاسرة العربية ولعل ذلك يتحقق من خلال المباديء والمناهج الاتية :

أ ــ الغاء الطائفية في جميع الميادين والمراكز والسلطات والمؤسسات العامة والخاصة .

ب ــ اقرار قانون ضد التمييز الطائفي والفئوي ينطوي على عقوبات مشددة ضد المخالفين .

جـ ــ انشاء مجلس للشيوخ يكون ضمانة للاقليات الخائفة على مصيرها على ان ينتخب بمعدل ثلاثة نواب عن كل محافظة ، ويشارك مجلس النواب ، المنتخب على اساس وطني علماني ، في بت القضايا المصيرية والاساسية وهي : تعديل الدستور ، اعلان الحرب ، اقرار المعاهدات والاتفاقات الدولية ، وضع قوانين الاحوال الشخصية وتعديلها ، حماية المعتقدات الدينية ، واقرار الميزانيات والحسابات العامة .

د ــ تعديل التنظيم الاداري بتقسيم لبنان الى اربع عشرة محافظة على ان يراعى في تحديدها عوامل التجانس الاجتماعي والتوافق السلوكي واستقرار التعامل الاداري مع مركز اداري معين ، وتماثل الظروف النفسية والاقتصادية الخ .

هـ ــ جعل المحافظات الاربع عشرة دوائر انتخابية لانتخاب اعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم ٤٢ عضوا . ويكون لكل ناخب في هذه الدوائر الحق في انتخاب مرشح واحد فقط من المرشحين المتقدمين لملء المقاعد الثلاثة في كل محافظة او دائرة . ومن شأن هذا الترتيب ، اضافة الى عوامل التجانس والتوازن والاستقرار النفسي في تحديد المحافظات ، ان يترجم تعددية لبنان الفئوية بصورة متكافئة داخل مجلس الشيوخ دونما حاجة الى التصويت على اساس طائفي .

و ــ اشراك اعضاء مجلس الشيوخ في انتخاب رئيس الجمهورية بهدف جعل الرئاسة الاولى رمزا للوحدة الوطنية ومحورا للسلطة المركزية المتحررة من الضغوط الفئوية والاقليمية ، والحكم العادل عند اختلاف وجهات النظر ومرور البلاد في ظروف استثنائية .

ز ــ التصويت في استفتاء عام على كل مشروع قانون يتعلق بتنظيم السلطات العامة ، او باقرار تشريعات تتعلق بحريات التعبير والعقيدة والدين والاجتماع ، او خاص بالاذن بالتصديق على اتفاق او معاهدة يكون من شأنها التأثير على سير مؤسسات الدولة .

حـ ــ الاقتراع على اقتراح تعديل الدستور ، سواء كان مقدما من رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء او من اعضاء مجلسي النواب والشيوخ ، في استفتاء عام او في مجلسي النواب والشيوخ مجتمعين في جلسة واحدة . ولا تتم الموافقة على مشروع التعديل الا اذا ايده ثلاثة اخماس الاعضاء المشتركين في الاقتراع .

ثالثا ــ اصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها

توازن السلطات مبدأ عظيم الاهمية في الحق الدستوري . اهميته في كونه ضمانة عدم طغيان سلطة على اخرى . ذلك ان لكل من السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية اختصاصا متميزا تنهض كل منها بمسؤولياته باستقلال عن الاخرى . واذا ما استولت سلطة ما على اختصاص سلطة اخرى او اعتدت عليه اختل توازن الجسم السياسي برمته وسادت البلبلة وضاعت الرقابة والمسؤوليات .

على انه في لبنان يكتسب مبدأ توازن السلطات اهمية اضافية . انه ليس ضمانة عدم طغيان سلطة على اخرى فحسب بل عدم طغيان طائفة على اخرى .

ذلك ان المراكز والوظائف العامة هي ، في نهاية المطاف ، الرجال الذين يشغلونها . فاذا حدث وكان احد شاغليها متعصبا ومنحازا انعكس ذلك على الرأي العام وافسح في المجال للاعتقاد بان الطائفة التي ينتسب اليها ذلك المسؤول او الموظف المنحاز هي التي تمارس الانحياز وتستفيد منه .

من هنا اهمية توازن السلطات العامة . فهو لا يضمن صحة الجسم السياسي فحسب بل صحة المجتمع السياسي ايضا . انه ضمانة الدولة وضمانة الوحدة الوطنية في آن معا .

ولاصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها نقترح المباديء والمناهج الاتية :

أ ــ انتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلسي النواب والشيوخ .

ب ـ اختيار رئيس الوزراء من قبل اعضاء مجلسي النواب والشيوخ .

جـ ـ تعيين اعضاء الحكومة بمرسوم جمهوري بناء على اقتراح رئيس الوزراء .

د ـ اقالة اعضاء الحكومة بمرسوم جمهوري بناء على اقتراح رئيس الوزراء .

هـ ـ اعطاء رئيس الجمهورية حق اقالة الحكومة برمتها ، على ان يدعو ، في هذه الحالة ، الى اجراء انتخابات نيابية علمة . ذلك ان الحكومة تكون عادة حائزة ثقة مجلسي النواب والشيوخ ، واقالتها تعني نوعا من التجاوز على ارادة السلطة التشريعية . وعليه فان اضطرار رئيس الجمهورية الى اقالة الحكومة لاسباب طارئة وعظيمة الاهمية يجب ان يرافقه الاحتكام الى الشعب ليقول كلمته النهائية في التباين او النزاع او القضايا التي تسببت في اقالة الحكومة .

و ـ العودة الى التراث الدستوري اللبناني بجعل حق رئيس الجمهورية في حل مجلس النواب (ومجلس الشيوخ) محصورا بحالات ثلاث : تمرده عن الاجتماع رغم دعوته مرتين متواليتين ، رده الميزانية برمتها بقصد شل يد الحكومة ، حجبه الثقة عن الحكومة مرتين في مدى سنتين .

(كان السببان الاولان واردين في المادة ٥٥ من الدستور قبل تعديلها بالقانون الدستوري الصادر في ٨ ايار ١٩٢٩ ، وقد اضفنا السبب الثالث في ضوء التجربة الدستورية والسياسية للبلاد منذ صدور الدستور حتى الوقت الحاضر) .

ز ـ عدم الجمع بين الوزارة والنيابة .

ح ـ تحقيق الاستقلال التام للسلطة القضائية بجعل المجلس الاعلى للقضاء المرجع الوحيد لتعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم وانهاء خدماتهم وحصر صلاحية وزير العدل بتوجيه النيابات العامة ، وتخويل المجلس الاعلى للقضاء صلاحية اقتراح القوانين والانظمة الآيلة الى رفع مستوى القضاء ، واعطائه حق الطعن بدستورية القوانين والانظمة امام المحكمة الدستورية العليا ، واختيار اعضائه بالاقتراع السري المباشر مرة كل سنتين .

ط ـ انشاء محكمة عليا للنظر في المنازعات المتعلقة بالمشروعية الدستورية للقوانين والمراسيم والانظمة والتدابير التي لها قوة القانون وفي الاتهامات الموجهة ضد رئيس الجمهورية والوزراء وفقا للدستور ، على ان يكون للمتضررين من اشخاص القانون العام والاشخاص الطبيعيين والمعنويين والمجلس الاعلى للقضاء حق الطعن والمداعاة امامها .

ي ـ حصر صلاحية المحاكم العسكرية بالجرائم التي يرتكبها عسكريون وتنظيم مشاركة العسكريين في هيئات القضاء العسكري واجهزته ، وحصر عمل المحاكم العرفية والميدانية في وقت الحرب فقط .

ك ـ اخضاع رجال الشرطة القضائية للسلطة القضائية مباشرة .

رابعا ـ اصلاح ديمقراطي للتمثيل الشعبي وتعزيز الحريات العامة

الديمقراطية الصحيحة تعني التناوب على السلطة . فلا ديمقراطية مع احتكار السلطة من قبل فرد او فئة او حزب . ومن مساوىء نظامنا اللبناني انه ، منذ الاستقلال على الاقل ، جعل التمثيل النيابي امتيازا لفئة محدودة من اللبنانيين يتوارثون النيابة ويحتكرون الحكم ويمنعون ، بالتالي ، نشوء قيادات جديدة تستطيع ان تتناوب السلطة فيما بينها . ولعل مرد ذلك الى قانون الانتخاب الذي لا يشجع البتة على تطوير النظام الحزبي ويحابي رجال الاقطاع السياسي والمتمولين ومثيري العصبيات الطائفية . من هنا اهمية اعتماد قانون للانتخاب يقوم على الاسس التالية : الغاء الطائفية السياسية ـ جعل لبنان كله دائرة انتخابية واحدة واذا تعذر ذلك خمسة عشر دائرة كبرى ـ الاخذ بنظام التمثيل النسبي ـ نائب لكل عشرة الاف ناخب ـ تخفيض سن الانتخاب لثمانية عشر عاما ـ اعتماد البطاقة الانتخابية ـ تأمين مراكز الاقتراع في اماكن السكن ـ الاستخدام المتساوي والمجاني لاجهزة الاعلام الرسمية في الدعاية الانتخابية ـ اعتبار الرشوة جناية والتشدد في معاقبتها ـ تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب لترسيخ مبدأ التكتل البرلماني ـ انشاء لجنة قضائية عليا للاشراف على الانتخابات وبت الطعون ـ الغاء الضمانة المالية ـ اخضاع النائب لرقابة ديوان المحاسبة .

وغني عن البيان ان لا سبيل الى جعل الانتخابات العامة اداة لتوليد قيادات جديدة وتنمية النظام الحزبي وعقلنة الحياة السياسية ما لم يتأمن مناخ للحريات العامة ، وهذا يتطلب :

أ ـ وضع قانون ديمقراطي يطلق حرية تشكيل الاحزاب والنقابات والجمعيات والاندية من كل قيد سياسي .

ب ـ اقرار هيكلية ديمقراطية للعمل النقابي تضع حدا لواقع التشتت الراهن وترسي التنظيم النقابي على اساس قطاعي يعزز اتجاهه نحو الوحدة .

جـ ـ اعتبار شرعة حقوق الانسان بمثابة قانون لبناني وتعديل القوانين غير المتلائمة مع بنودها .

د ـ تعديل قانون الصحافة بغية ازالة القيود

اللاديمقراطيـة التي تحد من حريتها ، وايجاد الوسائـل الكفيلة بتحريرهـا من الارتهان المالي والتجاري .

هـ ـ الغاء القيود المفروضة على حرية النشر .

و ـ تحديد حالات التوقيف الاحتياطي وحـدوده ضمانا للحريات الشخصية .

خامسا ـ اعتماد اللامركزية الادارية وتعزيز التمثيـل المحلـي

تتحقق اللامركزية الاداريةمن خلال المباديء والمناهج الاتيـة :

أ ـ يكون لكل محافظة مجلس تمثيلي اقليمي يتولى اقرار وتنفيذ جميع المشروعات والتدابير ذات الطابـع الاقليمي المشترك في نطاق المحافظـة . وينتخب المجلس الاقليمي لمدة اربع سنوات ، وهو يتألف من ممثلين للهيئات والمنظمات والجمعيات والنقابات العمالية والتعاونيـة والبلدية والثقافية والمعنوية . ويكون له حق الرقابة على الادارات والمؤسسات العامة في نطاق المحافظة . كما تكون لـه صفة عامة وشخصية معنوية تتمتع بالاستقلال الاداري والمالـي .

ب ـ يكون لكل مدينة وبلدة وقرية بلدية . والبلدية هي حكومة محلية ذات صفة عامة وشخصية معنوية تتمتع بالاستقلال الاداري والمالي وفقا لاحكام القانون ، ولا يجوز للسلطـة المركزية ان تحل محلها الا في حالات استثنائية محددة يعينهـا القانـون .

جـ ـ لا وصاية مركزية على البلديات الا في حدود التصديق على الضرائب والرسوم الجديدة ، والاقتراض من من مؤسسات غير حكومية ، وتخطيط وتنفيذ المشاريـع الانشائيـة الكبرى ذات الطابع الوطني او الاقليمـي المشتـرك .

د ـ يمارس سلطة الوصاية على البلديـة مفوض للحكومة يعين بقرار من وزير الحكم المحلي وتعتبر نافـذة جميع القرارات التي يوافق عليهـا في حدود الوصايـة المركزيـة على البلديـات التـي سبقت الاشارة اليها .

هـ ـ تخضع المجالس الاقليمية والبلديات للرقابـة المؤخرة لديـوان المحاسبة .

سادسا ـ مباشرة اصلاح اقتصادي ـ اجتماعي كامل يستهدف تحقيق الانماء الشامل والعدالة الاجتماعية فـي آن معا

يجب ان يكون للاصلاح الاقتصادي ـ والاجتماعـي، بعد الحرب الاهلية ، خمسة اهداف رئيسية :

أ ـ معالجة الفوضى الاقتصادية والازمةالاجتماعية بتوسيع دور الدولة الحديثة في تنظيم الاقتصاد وتأميـن العدالة والخدمات الاجتماعية .

ب ـ تحقيق العدالة والتوازن في النمو بين مختلف قطاعات الاقتصاد ومناطق البلاد وفئات الشعب .

جـ ـ جعل التخطيط والانماء اسلوبا للحكم ، والتثمير في قطاعي الانتاج الزراعي والصناعي اساسا لمضاعفـة الدخل الوطنـي .

د ـ وضع سياسة تربوية جديدة تستهدف في آن معا : تحقيق التلاحم الوطني بين فئات الشعب ، وتوليـد الملاكات (الكادرات) والمهارات اللازمة لمتطلبات ثـورة التحديث والانماء في لبنان وسائر البلاد العربية .

هـ ـ مواجهة آثار المحنة التي استنزفت مواردالوطن البشرية ومرافقه الاقتصادية ومؤسساته الاجتماعيـة ببرنامج شامل للنهوض والتعمير .

***

هذه رؤيتي للبنان الديمقراطي الجديد . ولكن كيف السبيل الى تحقيقهـا ؟

لو لم يكن لبنان خارجا لتوه من حرب اهلية لكـان الطريق الافضل لارساء قواعد الصيغة الوطنيةالديمقراطية العلمانية يكمن في انتخاب جمعية تأسيسية تنتظم جميع القوى الحية في البلاد وتتولى مباشرة الحوار للتوافق على اسس الاصلاح ومناهج التغيير ووسائل التنفيذ .

اما وان البلاد لم تسترد عافيتها بعد فلا بأس من ان يباشر الحوار من يرغب فيه جادا ويتحمل مسؤولياته امام انداده وامـام الـرأي العـام بعيـدا عـن الاستجـداء والمجاملـة (١) .

والى ان تبرد الرؤوس الحامية يستطيـع رئيس الجمهورية ، ان هو لمس في المتحاورين بطئا وفي ظروف البلاد ما يستوجب الاسراع في العمل ، ان يؤلف حكومـة توازن وطنـي موسعة تضم ممثلين عن جميع قوى التغيير الوطنيـة الحية ، تأخذ على عاتقهـا ان تكون ، في هـذه الظروف الانتقالية الصعبة ، برلمانا مصغرا لرسـم خطط النهوض الوطني والاقتصادي والاجتماعي ووضعها موضع التنفيذ بمراسيم اشتراعية .

هل ثمة حل آخـر ؟

عصام نعمـان

---

(١) مع الاشارة الى انني وضعت مشروع دستور جديد يتضمن المباديء والمفاهيم والاصلاحات الواردة في هذه الورقة وفي سواها وذلك بقصد ان يكون بيـن ايـدي المحاوريـن صيـاغـة قانونية سياسية للاصلاحات المنشـودة .